

جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعه كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية.

المحاضرة الثانية:

The monetary policy

مقدمة الى الدكتور " عباس الدعي " من قبل الطالبة . رواء عطاالله
الموسوي.

تعريف العرض النقدي: Definition of Money Supply:

M1: العملة التي يحتفظ بها عامة الناس + الودائع

M2: M1 + الادخار والودائع لأجل لدى البنوك المرخصة + NCDs التي تصدرها البنوك المرخصة والتي عقدت من قبل الجمهور.

M3: M2 + الودائع لدى البنوك المرخصة المقيدة وشركات الودائع + NCDs التي تصدرها البنوك المرخصة المقيدة وشركات الودائع والتي عقدت من قبل الجمهور.

,International Monetary Fund, Monetary and Financial Statistics Manual

Washington: International Monetary Fund,(p 16)

Definitions of Monetary Aggregates in Various Economies

	Hong Kong	Argentina	Estonia	ECB	Japan	Singapore	UK	US
M1	Currency + Demand deposits	Currency + Current account deposits in pesos	Currency + Demand deposits	Currency + Overnight deposits	Currency + Demand deposits	Currency + Demand deposits	N.A. [No satisfactory measure of narrow money because many interest-bearing deposits are also transactions money.]	Currency + Travellers' cheques + Demand deposits + NOW and similar interest-bearing demand deposits
M2	M2 = M1 + Savings and time deposits with licensed banks + NCDs issued by licensed banks	N.A.	M2 = M1 + Time and Savings deposits + foreign currency deposits	M2 = M1 + Deposits with an agreed maturity of up to two years and redeemable at notice of up to three months	M2+CDs = M1 + Savings and time deposits of banks + CDs of banks	M2 = M1 + Savings and fixed deposits with banks + S\$ NCDs	N.A.	M2 = M1 + Savings and money market deposits accounts + Small time deposits + Retail type money market mutual fund balances + Overnight repos + Overnight Eurodollars

M3	M3 = M2 + Deposits with restricted licensed banks (RLBs) and deposit-taking companies (DTCs) + NCDs issued by RLBs and DTCs	M3 = Currency + Total deposits (in both local and foreign currency)	N.A.	M3 = M2 + Repos + Specific marketable liabilities of monetary financial institutions	M3+CDs = M2+CDs + Deposits and CDs of non-bank financial institutions	M3 = M2 + Deposits with finance companies	M4 = All sterling deposit liabilities of monetary financial institutions (i.e. banks and building societies)	M3 = M2 + Large time deposits + Wholesale type money market mutual fund balances + Term repos + Term Euro dollars
Government Deposits	Included	Included	Included	Excluded	Excluded	Excluded	Excluded	Excluded

Sources: Websites of the respective central banks/monetary authorities.

International Monetary Fund, Monetary and Financial Statistics Manual, Washington: International Monetary Fund, 2000 (p23)

مضاعفات النقود: Money Multipliers:

وكثيرا ما توفر النماذج النظرية من الاقتصادات النقدية القليل من التوجيه بشأن الكيفية التي ينبغي أن تكون ذات صلة كمية النقود التي تظهر في النظرية إلى تدابير التجريبية من المعروف من النقود. إذا كان ينظر M عن كمية لوسائل الدفع المستخدمة في إدارة النقد، ثم النقدية، الودائع تحت الطلب والودائع قابلة للتحديد أخرى ينبغي أن تدرج في المراسلات التجريبية. إذا كان ينظر M كمتغير التي وضعتها سلطة السياسة، ثم قم على تجميع مثل القاعدة النقدية، التي تمثل الالتزامات المترتبة على البنك المركزي وبحيث يمكن التحكم فيها مباشرة، سيكون أكثر ملاءمة. القاعدة النقدية تساوي مجموع الأرصدة الاحتياطية للقطاع المصرفي والعملة التي عقدت من قبل الجمهور غير المصرفي. هذه هي مطلوبات البنك المركزي ويمكن أن تتأثر عمليات السوق المفتوحة. معظم مناقشات السياسة العامة، ومع ذلك، والتركيز على المجاميع النقدية على نطاق أوسع، ولكن هذه ليست هي الأدوات المباشرة للسياسة النقدية. والنهج التقليدي لفهم الروابط بين الاداة المحتملين مثل القاعدة النقدية وتدابير مختلفة من عرض النقود هو للتعبير عن تدابير أوسع نطاقا من المال كمنتج من القاعدة النقدية والمضاعف النقدي. التغييرات في عرض النقود ويمكن بعد ذلك أن تتحلل إلى تلك الناجمة عن التغييرات في القاعدة وتلك الناجمة من التغييرات في المضاعف. يتم تطوير مضاعف باستخدام العلاقات التعريفية، بالإضافة مع بعض الافتراضات السلوكية البسيطة.

تدل إجمالي الاحتياطيات التي كتبها TR والعملة التي كتبها C، القاعدة النقدية يعطى MB بواسطة:

$$MB = TR + C.$$

في الولايات المتحدة، وتمثل العملة قريبة من 90 في المئة من القاعدة. المجاميع مثل القاعدة النقدية وإجمالي الاحتياطيات من الفائدة بسبب ارتباط وثيق بهم إلى الاداء الفعلية يمكن للبنوك المركزية السيطرة وعلاقتها تداير أوسع نطاقا من المعروض من النقود. والبنك المركزي يمكن السيطرة على القاعدة النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة. من خلال شراء الأوراق المالية، يمكن للبنك المركزي زيادة المعروض من احتياطيات البنك والقاعدة. مبيعات الأوراق المالية تقلل من القاعدة.

في الولايات المتحدة، ومجموع النقدي M1 يساوي العملة في أيدي ودائع الجمهور بالإضافة إلى الطلب والودائع قابلة للتحديد أخرى. إذا تم تدل المكون إيداع D وهناك نسبة متطلبات الاحتياطي للRR ضد جميع هذه الودائع ، ان :

$$MB = RR + ER + C = (rr + ex + c)D,$$

حيث تم تقسيم إجمالي الاحتياطيات إلى الاحتياطيات الإلزامية (RR) والاحتياطيات الفائضة (ER)، وحيث $D / ER = ex$ هي نسبة الاحتياطيات الفائضة للودائع التي تختار البنوك لعقد و $C = C / D$ هو العملة ل نسبة الودائع. ثم

$$M1 = D + C = (1 + c)D = \left(\frac{1 + c}{rr + ex + c} \right) MB. \quad (11.24)$$

المعادلة (11.24) هو مثال بسيط جدا لتحليل مضاعف النقود. يتم التعبير عن مجموع النقدية واسع مثل M1 كما مضاعف، في هذه الحالة.

أمثال القاعدة النقدية. التغييرات في القاعدة النقدية تترجم إلى تغييرات في تداير أوسع نطاقا من المعروض من النقود، وبالنظر إلى نسب RR، ex، c. بالطبع، لا يتعين على نسب RR، السابق، وC لا تظل ثابتة مع تغيير MB. يتم تحديد نسبة ex بقرارات المصرف وسياسات بنك الاحتياطي الفيدرالي على الإقراض الخصم، ويتم تحديد C بقرارات الجمهور فيما يتعلق بمستوى النقدية التي ترغب في عقد مقارنة الودائع.

وقد تجلى فائدة هذا الإطار مضاعف المال عن طريق فريدمان وشوارتز (1963b)، الذين يعملون على تنظيم دراستهم لأسباب التغييرات في عرض النقود. من حيث تحليل للسوق لاحتياطيات البنوك وإجراءات التشغيل، ونسبة أهم تظهر في (11.24) هو ex ، ونسبة الاحتياطي الزائدة. حيث تقليديا حصل احتياطيات أي اهتمام. واجهت البنوك تكلفة الفرصة في عقد الاحتياطيات الفائضة. مع ارتفاع أسعار الفائدة في السوق، فإن البنوك تميل إلى عقد انخفاض مستوى متوسط من الاحتياطيات الفائضة. وهذا الانخفاض في ex تعمل على زيادة M1. وهذا يعني أن عقد ثابت قاعدة، والتقلبات في أسعار الفائدة في السوق من شأنها أن تحفز الحركات في المعروض من النقود.

(Monetary Theory and Policy : Carl E. Walsh: third edition :P31_32)

1- النظرية الكمية: Quantity Theory

من أجل فهم النظرية الكمية للنقود، فمن الضروري أن تبدأ مع تعريف وتمييز التحليلي. يستخدم "المال" في اللغة الدارجة في ثلاثة من الحواس. ويمكن أن تعني أرصدة الدخل، والانتماء، أو العملة والمعاملات التي يملكها العامة في المؤسسات المالية. هذا هو التعريف الأخير الذي تم استخدامه في عبارة "النظرية الكمية للنقود" التمييز التحليلي بين "الاسمية" وكميات "الحقيقية". و"قياس كميات الاسمية بالدولار. يتم قياس كميات الحقيقية بشكل مستقل من الدولارات. الكمية الاسمية للنقود يحمل واحد هو ببساطة عدد من الدولارات من العملة والمعاملات أرصدة لديه. الكمية الحقيقية للمال واحد يحمل هي كمية السلع والخدمات هذه الكمية الاسمية سيكون الشراء. عادة، يتم التعبير عن مستوى الأسعار حيث وصل عدد من الدولارات اللازمة لشراء سلة محددة من السلع والخدمات. مستوى الأسعار، أو ما متبادلة، ثم قم بترجم كمية الاسمية معين من المال إلى الكمية الحقيقية. فإنه حقيقية، وليس الاسمية، أرصدة أموالهم بأن الأفراد يهتمون. ونقل نكهة من التفكير كمية نظرية من قبل اثنين من الافتراضات. واحد هو أن الطلب الجمهور لحيازات المال الحقيقي هو "مستقر". والآخر هو أن السلطة النقدية تحدد مقتنيات النقود الاسمية للجمهور، ومن ثم يحدد الجمهور القيمة الحقيقية لهذه الحيازات النقود الاسمية نتيجة للتغيرات في مستوى الأسعار يرجع إلى سلوك إنفاقها (الجمهور) في مستوى الأسعار الحالية، وكمية الاسمية معين من المال يحدد كمية الفعلية للأرصدة الأموال الحقيقية. وهناك تعارض بين هذه الأرصدة النقدية الحقيقية الفعلية والأرصدة النقدية الحقيقية المرجوة من قبل الجمهور يسبب الجمهور لتغيير المعدل الذي ينفق. هذه التغيرات في الإنفاق من الجمهور تسبب في تغيير مستوى الأسعار بطريقة من شأنها أن تزيل التناقض بين الأرصدة الفعلية للنقود والمتشود.

أرصدة الأموال المطلوب. من هذا المنظور، فإن سعر المال هو مقلوب مستوى الأسعار. (ومتبادلة وحدات تدابير مستوى سعر سلة موحدة من السلع مقابل الدولار.) تغيير في كمية من المال (أو معدل للنمو) قد تؤثر على المتغيرات مثل الحقيقي للمعدل (المعدلة حسب التضخم) من الفوائد والحقيقي الدخل، ولكن النتيجة هي مؤقتة. وليس من هذه التغييرات، وإنما التغيير في مستوى الأسعار التي استعادت علاقة توازن المساواة بين الفعلي والمطلوب المقتنيات المال الحقيقي من الجمهور.

سيكون الزيادة نسبة معينة (النقص) في كمية النقود تسبب بنفس نسبة الزيادة (النقص) في مستوى السعر. فإن السعر للنقود تنخفض (الارتفاع).

يتم تحديد مستوى الأسعار من خلال التفاعل بين الطلب والعرض من النقود. أحد الآثار المترتبة على الاستقرار المفترض للطلب الجمهور للمال هو أنه، باعتبارها مسألة تجريبية، والتغيرات في العرض من الأرصدة النقدية الحقيقية (التي تسببها التغيرات في كمية الاسمية للنقود بقيمة مستوى الأسعار الحالية) هي كبيرة بالنسبة للتغيرات في الطلب الجمهور للأرصدة النقدية الحقيقية. ونتيجة لذلك، ومستوى الأسعار، أو معدل التضخم، ويمكن تفسير المقام الأول بالرجوع إلى جانب العرض، وهذا هو، من خلال سلوك المعروض من النقود. تتلخص هذه الفرضية بالقول ان "التضخم ظاهرة نقدية".

ويتضح من الافتراضات النظرية الكمية في التوضيح ميلتون فريدمان من انخفاض هليكوبر للنفود من السماء. (المروحية يتوافق مع افتراض أن السلطة النقدية تسيطر على كمية الاسمية للنفود وأن الاضطرابات النقدية تنشأ عن تصرفات السلطة النقدية، وليس القطاع الخاص.) بعد الأفراد قد جمعوا المال سقط، فإنها محاولة للحد من مقتنيات أموالهم إلى مستواها الأصلي عن طريق انفاق أكثر من التي يحصلون عليها. الأفراد تتخذ بشكل جماعي، مع ذلك، لا يمكن أن تنفق المزيد من الدولارات من يتقونها.

الجمهور العام لا يمكن أن تقلل من زيادة حصتها للنفود الاسمية. ماذا سيكون الجمهور القيام به هو زيادة المعدل الذي ينفق. فإن معدل زيادة الإنفاق تتسبب في ارتفاع الأسعار. يتم التخلص من الحيازات فائض المال، وليس من خلال خفض كمية الاسمية للنفود، وإنما من خلال خفض كمية الحقيقية للمال الناجمة عن ارتفاع في مستوى الأسعار. ارتفاع في مستوى الأسعار إرجاع مقتنيات المال الحقيقي من الجمهور إلى مستواها الأصلي. بسبب سيطرتها على كمية الاسمية من المال، والسلطة النقدية يؤثر على المعدل الذي يقضيه الجمهور. على سبيل المثال، في الرسم التوضيحي هليكوبر، كمية زيادة للنفود يؤدي الجمهور لقضاء بمعدل أسرع. جعلت كمية أصحاب نظرية مثل إيرفينغ فيشر العلاقة بين المال والنفقات من الجمهور في تفسير النقدي من دورة الأعمال. النظر في انخفاض في كمية من المال. الجمهور العام، في محاولة لاستعادة الأموال حيازاتها إلى مستواها الأصلي، سوف يقلل من المعدل الذي ينفق. المنتجين تستجيب في البداية إلى انخفاض الإنفاق على الناتج من خلال تقليص الإنتاج والعمالة. في الوقت، ومستوى الأسعار تنخفض والإنفاق التي عبر عنها الجمهور من حيث القيمة الحقيقية، وهذا هو من حيث القوة الشرائية، يعود إلى مستواه الأصلي. استمرار الركود على مدى فترة من الوقت اللازم لمستوى الأسعار في الانخفاض بما فيه الكفاية لاستعادة الأرصدة النقدية الحقيقية والإنفاق الحقيقي من الجمهور إلى مستوياتها الأصلية. استقرار المفترض للطلب الجمهور من أجل المال يعني أن التغيرات في الإنفاق من الجمهور التي تولد دورة الأعمال تنشأ مع التغيرات في المعروض من المال، وليس مع التغيرات في الطلب على النقود.

((ويمكن التعبير عن هذه الأفكار بالرجوع إلى "معادلة المبادلة" في صياغة التوازنات النقدية:

$$(1) \quad M = k(i) \cdot P \cdot y.$$

M هو المال، P هو مستوى السعر، و y هو الدخل الحقيقي. يمثل k رمز الطلب الجمهور للأرصدة النقدية الحقيقية، معبرا عن جزء من الدخل الاسمية لمدة سنة رغبات الجمهور أن تعقد في شكل أرصدة نقدية رمزية. يتم عرض الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية كما اعتمادا على معدل الفائدة، i . معادلة التبادل يمكن إعادة كتابة على النحو التالي:

$$(2) \quad \left(\frac{M}{P}\right)_s = (k(i) \cdot y)_d.$$

نظرا M، وكمية الاسمية من المال، ويمثل الجانب الأيسر المعروض من أرصدة الأموال الحقيقية، ويمثل الجانب الأيمن الطلب الجمهور للأرصدة النقدية الحقيقية. وتساوي بين الجانبين بسبب التغيرات في مستوى الأسعار، P. الكمية أصحاب نظرية تختلف مع أصحاب نظرية غير كمية، فيما يتعلق بكيفية تساوي بين الجانبين (2). بالنظر في بيان، تتم فقط لأصحاب نظرية غير كمية، أن الزيادات (أو معدلات عالية من النمو) من المعروض من النقود ليست التضخمية في حالة ركود. الجمهور، وثمة من يقول، سيكون التكيف مع زيادة المعروض من الأرصدة النقدية الحقيقية بواسطة زيادة الطلب (ويمثلها الجانب الأيمن من (2)). فإن الطلب المتزايد تتبع من انخفاض في سعر الفائدة، i، وارتفاع في الدخل الحقيقي، Y. ويجادل الكمية أصحاب نظرية أن البيان المذكور أعلاه، حول عدم وجود تبعات التضخم بسبب زيادة في المعروض من النقود تنفذ خلال فترة الركود، مضللة. وجود ركود قد تؤخر العواقب التضخمية لزيادة في المعروض من النقود. زيادة، ويقول، 10 في المئة في المعروض من النقود من مستوى معين، ومع ذلك، سوف تنتج في نهاية الأمر أعلى مستوى سعري 10 في المئة مما لو كان قد حافظ على المعروض النقدي في مستواه الأصلي، بغض النظر عن ما إذا كانت الزيادة حدثت خلال فترة الركود. من وجهة نظر كمية نظرية، والذي ثمن المال هو مقلوب مستوى الأسعار، وزيادة في المعروض من النقود يجب أن يؤدي في النهاية إلى حدوث ارتفاع في مستوى الأسعار. خلاف ذلك، فإن الطلب على النقود غير مستقر. وإضفاء الطابع الرسمي على العلاقة بين أرصدة الأموال الاسمية ومعدل الإنفاق الاسمي من قبل الجمهور في الصيغة معاملات المعادلة الصرف:

$$(3) \quad M \cdot V(i) = P \cdot y.$$

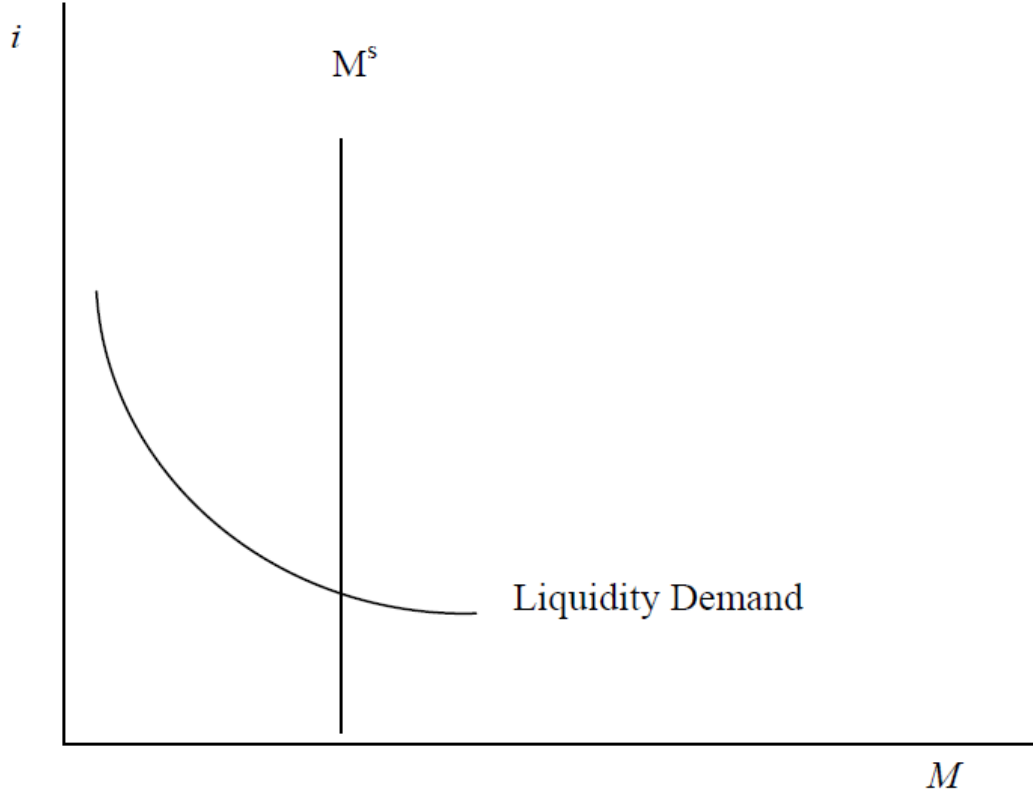
الجانب الأيمن من (3) هو الاسمي، أو الحالي دولار، والدخل، مثلا، الناتج القومي الصافي. V، أو سرعة، هو معكوس ك المحددة في الفقرة (1). وهو يحدد المعدل الذي كمية للنقود انقلبت ضد الدخل الاسمي. سرعة الأموال هو أحد السبل لقياس الطلب على الجمهور من أجل المال، والمنظرين كمية تؤكد استقرارها. M مرات (اضعاف) V، وعلى الجانب الأيسر من (3)، هو المعدل الذي يقضيه الجمهور، وتقاس في الاسمي، أو دولار الحالي، حيث. على افتراض أن V لا تغيير في الطريقة التي تعوض تأثير التغيرات في M (بصرف النظر عن فترات لم تدم طويلا من الزمن) يعني أن معدل الإنفاق الاسمي من قبل الجمهور يتم تحديدها من قبل M، وتوفير الأموال.))

(Theq Uantityt Heoryt Raditiona Nd The Roleo F Monetarpyo Licy :
Robert L. Hetzel*: P19_20)

2- نظرية النقدية لكينز: The Keynes Monetary Theory

كينز (1936) تتبنى مفهوم فيشر للأفضالية الزمنية، على الرغم من أنه يشير إلى تفضيل السيولة. وفقا لكينز، عندما أسعار الفائدة منخفضة، أسعار السندات مرتفعة، والناس سوف تتبع سندات وامتلاك المزيد من السيولة. وتسمى هذه الظاهرة في الطلب على المضاربة، وهو المكون الرئيسي للـ"الطلب على النقود" ويجعل وظيفة السلبية الأخيرة من سعر الفائدة. ويقال إن التفاعل من هذا الطلب مع المعروض من النقود التقديرية لتحديد سعر الفائدة، كما هو مبين في الشكل 1. زيادة المعروض من النقود سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة.

هناك ثلاثة مطبات في هذه النظرية. مع ثبات العوامل الأخرى، وزيادة في عقد النقدية، نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة، ينبغي أن يؤدي إلى انخفاض الودائع المصرفية من قبل نفس المبلغ. من خلال مضاعف الودائع، ينبغي أن يكون هناك انخفاض أكبر من المعروض النقدي. ثم، فإن الطلب على المضاربة الكينزية أن يكون وظيفة إيجابية. هذا هو شرك الأول.



الشكل 1. نظرية النقدية كينز

لنفترض أن زيادة حصة نقدية ويمول بالكامل من أموال جديدة، وتحديد تأثير سلبي على المعروض من النقود. لا يوجد أي تغيير عرض النقود، إلا بالضبط مقدار الأموال الجديدة. يبدو وكأن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة والمال، ولكن هذا لا علاقة ذات مغزى،

لأمور أخرى لم تكن ثابتة. يمكن للمرء أن يدعي وجود علاقة بين متغيرين عن طريق تغيير واحد ثالث. هذا هو شرك الثاني.

ثالثا، استراتيجية الاستثمار كينز، طلب المستثمرين على بيع السندات عندما تكون الأسعار عالية، هو عمل سابقا POSTE. استراتيجية الاستثمار الصحيح هو لشراء السندات عند سعر وشك الارتفاع، وبيع السندات عندما يكون السعر هو على وشك أن يسقط. هناك، بطبيعة الحال، ما يضمن أن تخمين هو دائما الصحيح، ولكن هذا هو الجزء المثير للاستثمار.

وبالتالي، ليس هناك الطلب على النقود، والتي بدونها زيادة "المعروض النقدي" لن تتدفق الى جيب من الأسر. بدلا من ذلك، فإنه يتدفق إلى أي مكان آخر، ويخلق التضخم، وفقا لنظرية كمية النقود.

(The Messy Monetary Policy: P 3_4)